حيض من مطلق وقد حكى ابن القطان وابن الجهم ما فوق ازار بما فوق السرة وحد ما تحته بما بين السرة والركبة قوله حتى تغتسل الخ اعلم قبل نقل بعض حتى اذا انقطع دم يعني بالماء ما توضئ من حيث امركم الله وهذا هو المشهور وقال ابن نافع يجوز له وطيها اذا انقطع عنها الدم ولم تغتسل واعلم ان معنى عادة الحيض قسمان قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه فالقسم المتفق عليه تسعة وجوب الصلاة وصحة فعلها وعدم فعل الصوم ومنع المصحف والصلاة وابتداء العدة والوطء والطلاق والعدة وربع الحرة وهو المسجد ويندرج الطواف والاعتكاف اذا بوقعان في نفس المسجد والقسم المختلف فيه تسعة وهو ينقسم الى قسمين قسم المشهور فيه المنع وهو خمسة الوطء بعد الطهر وقبل التطهير والوطء بعد الصيام والوطء في الصلاة وفي الدار وروجوب الصوم وربع حرة جنايتها وما حيث تخلف في الاحياء الزوجة والغسل وقال الشافعية بتفصيل الا يطهر الجنابة لم يجز واني طهر الحيض جاز وقسم المشهور فيه الجواز وهو شيئان قراءة القرآن ظاهرا والتطهير بعضا ما يطأ احكام الحيض كثيرة وقد ذكرنا جملة من احكامه واستيفاء ذلك يأتي في المطولات ويجب على المرأة السؤال عن كل ما يجب عليها من احكام الحيض وغيرها وقد يجب عليها ان تعلم مثل ذلك وبتاكد ذلك في حق المرأة بان نسيان الكلام هنا في الحيض وهو من خواص النساء وكان اجهل اكثر غلب من الرجال فينبغي لله تعالى ان يعلم جهلنا وما جرا خرنا بما في علمه من التقصير انه سميع بصير فصل في النفاس والنفاس كالحيض في منعه واكثره ستون يوما وان انقطع الدم عنها ولو في يوم الولادة اغتسلت وحلت اذا عاودها الدم فان كان بينهما خمسة عشر يوما فاكثر فالثاني حيض والاضم الاول وكان من تمام النفاس فتنبه. هذا هو القسم الثالث من اقسام الدم الذي اقتضى برحيمها ان الرحم وهو دم النفاس ينقسم الكلام في هذا الفصل ثلاثة اقسام القسم الاول في بعض النفاس قال الغرافي هو دم عادة المرأة نافس الدم فانه المجموعة ولذلك يقال في النفاس والحيض ما يضاف الى فعسه والقسم الثاني في حقيقة النفاس وهو الدم الخارج عقب الولادة فان وجد انقطاع اشتغل الرحم بالولد ينقسم الى ثلاثة اقسام ما جاءه واعقبه فيتولد منه دم

الجنين الثاني يليه في الاعتداد بتولد منه الجنين في الدم بعد الوضع والثالث هو الذي اتى مع الولادة فهو في الحقيقة دم حيض القسم الثالث في غاية دم النفاس وسيذكره المصنف بقوله واكثره ستون يوما واقله احد له قوله والنفاس بالحيض اي حكمه حكم الحيض وجميع ما يمنع الحيض وغيره في المغلظات يتساوى في حكم الحيض والنفاس في الموانع المتفرعة عن الدم في القراءة كما قدمنا كانت العلة في قراءة الحائض خوف النسيان بسبب تكرارها فلا ينبغي ان يلحق به النفاس لندور النفاس وعدم تكرر في حق المرأة قوله واكثره ستون يوما هكذا قال مالك وعنه ايضا يسئل النساء عن ذلك وشك بعض الاشياخ الاول وعليه عول في الرسالة قوله فان انقطع الدم عنها ولو في يوم الولادة اغتسلت وحلت يعني ان دم النفاس مثل انقطع عنها قبل تمام الستين يوما وان كان انقطاعه في يوم الولادة او بعدها تغتسل وتصلي وتصوم ويباح وجهها انه واحد لا فرق عند المالكية ويعلم من انقسامه بالقصة البيضاء او الجفوف كما تقدم قوله فان اعاودها الدم الخ المعتمد يعني ان النفاس اذا عاودها الدم بعد انقطاعه وعاودته في بقية خمسة عشر يوما كان الثاني حيضا مستأنفا والله اعلم قوله والاضم الى الاول اي ان لم يكن الدم عاودها بقية خمسة عشر يوما فالدم الذي عاودها ضم الى الاول وتصنع فيه كالحيض اي تلفق ايام الدم بعضها الى بعض كما تقدم من ذلك نبأ نسها قوله فروع الاول اذا ولدت المرأة ولدا وقد بقي في بطنها اخر لم تخرج الا بعد شهر فترتاب ايها الدم بان حكمها حكم الذي انقطع ثم رجع الى الرجعة عليها ما لم تضع الولد الاخر قاله في المدونة وقيل حكمها حكم الحامل ما لم تضع الثاني الثاني اذا ولدت الثاني بعد ان مضى لها من ولادة الاول اكثر النفاس وهو ستون يوما على ما تقدم فانه يحكم لها ان ذلك نفاس وهذا معنى قول صاحب المختصر بان قللها فجعل لها ستين الثالث الدم الخارج قبل الولادة اجلها حكما عياض فيه قولين احدهما انه حيض والثاني انه نفاس لوقائع الماء الابيض الذي يخرج من الحامل عند وضع الحمل او الصفرة يعرف بها الحامل ويجتمع بعضها لبعض فقال ابن القاسم يجب منه الوضوء وقال صاحب المختصر ووجوب وضوء دهاء والاظهر نفيه